ما هو الاول والاخر وسر كون التجرد يغني عن جلابيب ابدانهم المنخرطين
في سلك المجردات شاهدين للحوادث الاتية في الازمنة الاتية قوله
ثم لا يخفى انه اذا سلم جريان الدليل اه رفع لما يقال ان تجويزهم التسلسل
في الامور المتعاقبة ليس بعدم وجود السلسلة ولا لامتناع التطبيق
فيها بل لعدم جريان المحذور اللازم من التطبيق فيها وهو تناهي السلسلة
على تقدير عدم تناهيها او مساوات الجزء لكله قوله بل الكم مطلقا
اي سواء كان منفصلا وهو العدد او متصلا كالمقادير وهو الجسم
التعليمي والسطح والخط والزمان يأبى عن قبول مساوات جزئه لكله
وذلك لان طبيعة الكم من حيث هو يقتضي القسمة الى الاجزاء الغير المتناهية
التي يزداد هو بازديادها وينتقص بانتقاصها فيكون عدم از
دياده بازديادها منافيا لمقتضى طبيعته فكون الكل المشتمل على الزايد
بالنسبة الى جزئه مساويا لجزئه يكون مما يأباه تلك الطبيعة وبما ذكرنا
ظهر ان قوله رحمه الله بالتامل اشارة الى الدقة لا لعدم الصحة قوله وقد
سبق انفا حال الشرط الاول من انه لا يشترط اذ مقتضى الدليل عدم وجود
الاحاد الغير المتناهية اصلا لا على سبيل الاجتماع ولا على سبيل التعاقب
فيد ما حاصله انه لا بد لجريان الدليل من وجود الاحاد مجتمعة متمايزة
ليصح اتصافها بالتقدم والتاخر الذين هما متضايفان لا يمكن انفكاك
احدهما عن الاخر اصلا لا خارجا ولا ذهنا اذ لو كان وجودها الخارجي
متعاقبة منقضية بعضها عند بعض اخر لم يكن شيء منها متصفا بالتقدم
ولا بالتاخر ضرورة اقتضاء تحقق كل منهما تحقق طرفيه حين تحققه
واما وجودها في الذهن فالاجمالي منه لا يحصل به الامتياز الذي لا بد منه في التطبيق

والتفصيلي لا يقدر عليه الذهن ضرورة امتناع الاحاطة بما لا يتناهى اولا
هذا ظاهر الفساد واما اولا فلانه على تقدير تمامه يدل على عدم تقدم
اجزاء الزمان بعضها على بعض اذ وجوده الاجمالي الوجداني الذهني
لا يكفي للاتصاف بهما ولا يمكن وجوده فيه مفصلة لعدم اقتدار الذهن
على الاحاطة بما لا يتناهى مفصلة بل يدل على نقيض ما ادعاه من
جواز الامور الغير المتناهية المتعاقبة اذ لا معنى لتعاقبها الا كون
وجود بعضها مقدما على وجود بعض اخر غير مجامع معه واما ثانيا
فلان عدم اتصافها بالتقدم والتاخر الزمانيين انما يتصور اذا
كان تحقق موصوف احدهما في زمان تحقق موصوف الاخر او تحقق
موصوف احدهما ولم يتحقق موصوف الاخر اصلا واما تحقق موصوف
احدهما في زمان سابق وتحقق موصوف الاخر في زمان اخر فتحقق
للتقدم والتاخر الزمانيين لا مناف لهما على ما لا يخفى قوله وعلى
هذا الشرط اعتمدوا في قولهم بعدم تناهي النفوس الناطقة
المجردة اه القائلون بقدم العالم المنافون للتناسخ قالوا بقدم نوع
وهو مذهب ارسطو وعند افلاطون الانسان قديم بشخصه
الانسان وتعاقب افراده الى غير النهاية وبقاء نفوسها الناطقة
بعد المفارقة عن الابدان قوله بل لهم ان يدفعوا ذلك اه اي
ان يدفعوا جريان الدليل في الاحاد الغير المرتبة بان يدعوا عدم
كفاية الاجمال في غير المرتبة وكفايته في المرتبة فان هذا الادعاء تحكم
بل لهم ان يدفعوا ذلك بان لا يظهر في السلسلة الغير المرتبة انتقال
الزيادة الى طرف اللاتناهي لجواز كون تلك الزيادة مستقرة في الاوساط
غير منتقلة عنها الى الطرف الغير المتناهي وذلك لعدم اتساق نظامها

Copyright © King Saud University